

## وزارة الفلاحة والثورة الزراعية

مرسوم رقم 83 - 724 مؤرخ في 5 ربيع الأول عام 1404 الموافق 10 ديسمبر سنة 1983 يحدد كيفيات تطبيق القانون رقم 83 - 18 المؤرخ في 13 غشت سنة 1983 والمتعلق بعبارة الملكية العقارية الفلاحية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 20 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 02 المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1401 الموافق 14 فبراير سنة 1981 الذي يمدل ويتم الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 09 المؤرخ في 2 رمضان عام 1401 الموافق 4 يوليو سنة 1981 الذي يمدل ويتم الامر رقم 27 - 24 المؤرخ في 18 يناير سنة 1967 والمتضمن القانون البلدي،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 18 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 والمتعلق بعبارة الملكية العقارية الفلاحية،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 17 المؤرخ في 5 شوال عام 1403 الموافق 16 يوليو سنة 1983 والمتضمن قانون المياه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 74 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن اعداد مسح الاراضي العام وتأسيس السجل العقاري،

- وبمقتضى المرسوم رقم 76 - 62 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1396 الموافق 25 مارس سنة 1976 والمتعلق باعداد مسح الاراضي العام،

- وبمقتضى المرسوم رقم 76 - 63 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1396 الموافق 25 مارس سنة 1976 والمتعلق بتأسيس السجل العقاري،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يحدد هذا المرسوم كيفيات تطبيق القانون رقم 83 - 18 المؤرخ في 13 غشت سنة 1983 المذكور اعلاه.

## الفصل الاول

تعيين مواقع الاراضي المطلوب استصلاحها

المادة 2 : يمكن ان تحدد مواقع الاراضي المطلوب استصلاحها في إطار مخطط تهيئة البلدية حسب شكله متميزه :

- الشكل الاول بمبادرة الجماعات المحلية :  
- الشكل الثاني بمبادرة المترشحين للقيام بعملية الاستصلاح.

المادة 3 : تشمل عملية تحديد المواقع التي تتم بمبادرة من الجماعات المحلية، الاراضي الواقعة في التجمعات الزراعية الموجودة فعلا أو احتمالا وحوايلها، ولاسيما بفعل توفر مورد الماء، ولا بد ان تكون هذه الاراضي قبل أية عملية تنازل عنها محددة المساحة ومجسدة بعد استشارة المصالح التقنية المختصة التابعة للفلاحة والري وأمالك الدولة.

المادة 4 : تحدد قائمة المساحات المهيئة لمواقعها بهذا الشكل، بقرار من الوالي وتعلق في محلات المجلس الشعبي البلدي المعنى. وهذه القائمة قابلة للمراجعة تبعا لتطور المعطيات المتعلقة بالامكانيات الزراعية أو مورد الماء.

المادة 5 : تقسم المساحات الارضية التي يتم جردها وفقا للمادة 4 اعلاه، الى قطع تراعى في ابعادها المساحة الدنيا المتنازل عنها واعمال التهيئة المحتملة.

تعلق المخططات الناجمة عن هذه العمليات في محلات المجلس الشعبي البلدي المعنى.

المادة 6 : تكون المساحة الدنيا المتنازل عنها نوعية حسب كل أرض معينة للتنازل عنها، وتقوم المصالح التقنية الفلاحية في الولاية بتقديرها

الممثلين المحليين لمصالح الفلاحة والرعى وإدارة أملاك الدولة.

المادة 11 : تكلف اللجنة التقنية بإصدار رأى تقنى فى إمكانية تحقيق مشاريع الاستصلاح. يمكن أن يكون الرأى بالموافقة أو يكون مشفوفاً بتحفظات.

لا بد من دعم الرأى بعدم الموافقة بأسباب ذلك.

المادة 12 : يحدد للجنة التقنية أجل أقصاه شهر واحد لإصدار رأيها.

المادة 13 : ترسل الملفات مصحوبة برأى اللجنة التقنية إلى المجلس الشعبي البلدى فى البلدية التى توجد فيها القطع الأرضية للتداول فى شأنها ولو كان ذلك فى دورة غير هادية إن اقتضى الحال.

يجب أن يكون رفض المجلس الشعبى البلدى للملفات مبني على الأسباب فى المداولة.

المادة 14 : ترسل المداولات إلى الوالى المختص ليوافق عليها حسب الأشكال والأجال القانونية.

وكل رفض من الوالى لملفات يجب تبليغ سببه وتبليغه للمترشح الذى يملك حق الطعن وفقاً للتشريع المعمول به.

وكذلك الأمر عندما يكون اعتماد الملف مصحوباً بتحفظات أو تعليمات تقنية خاصة.

المادة 15 : يرسل قرار الوالى مصحوباً بمداولات المجلس الشعبى البلدى ومخطط القطع الأرضية إن اقتضى الأمر، إلى المديرية الفرعية للشؤون العقارية وأملاك الدولة لإعداد عقد الملكية مشفوع بشرط بطلانه ويحدد وزير المالية نموذج هذا العقد بقرار.

يسجل العقد المحرر ثم ينشر فى المحافظة العقارية المختصة إقليمياً طبقاً لتنظيم السمور به فى هذا المجال.

استناداً إلى وحدة أساسية تناسب مستثمرة قابلة للحياة اقتصادياً حسب الشروط الزراعية الاقتصادية المحلية.

والمقصود من التهيئة هو إقامة هياكل أساسية للسكن والاستغلال أو التجهيز العمومى.

المادة 7 : يمكن أن تشمل عملية تحديد المواقع التى تتم بمبادرة من المترشحين لاستصلاح الاراضى أية أرض أخرى ما عدا المساحات المعينة وما يتصل بها مباشرة ودون المساس بأحكام المادتين 2 و 4 من القانون رقم 83 - 18 المؤرخ فى 23 شتنبر سنة 1983 المذكور أعلاه.

### الفصل الثانى

كيفية حيازة الملكية العقارية الفلاحية من طريق استصلاح الارض واجراءاتها

المادة 8 : يقدم المترشح لاستصلاح الارض طلباً مكتوباً إلى رئيس الدائرة التى توجد فيها قطعة الارض المراد استصلاحها.

وتسجل الطلبات مصحوبة بملف حسب الترتيب الرسمى فى دفترين يفتحان لهذا الغرض مقابل تسليم وصل ايداع ويخصص أحد الدفترين للترشحات الخاصة بالقطع الأرضية الواقعة فى المساحات المعينة، ويخصص الآخر للترشحات التى تتم على أساس المادة 7 السابقة.

المادة 9 : يشتمل ملف الترشيح على ما يأتى :  
- طلب المترشح،

- تحديد موقع القطعة أو القطع الأرضية المرغوب فيها ومساحتها التقريبية.

- برنامج عملية الاستصلاح المزمع القيام به.

- مبلغ الاستثمار المخصص لها.

- مخطط مختصر فى حالة قطع تقع خارج المساحات المعينة كلما كان ذلك ممكناً.

المادة 10 : تسلم الملفات - قصد دراستها - للجنة التقنية التابعة للدائرة ويقتصر فيها على

المادة 23 : عندما يسكون تقرير المعاينة ايجابيا، يطلب رئيس المجلس الشعبي البلدي من الوالي رفع شرط البطلان خلال الخمسة عشر يوما الموالية على الاكثر لتاريخ تسلم التقرير.

ويثبت هذا الرفع بقرار يسلم خلال الشهر الذي قدم فيه الطلب ويبلغ الى المجلس الشعبي البلدي والمالك.

المادة 24 : يودع قرار الوالي بالمحافظة العقارية قصد النفاذ شرط البطلان.

المادة 25 : يمكن المالك، في حالة ما اذا كان تقرير المعاينة سلبيا، أن يستوفي الاجل الاقصى الذي قدوة خمس سنوات ان لم يكن قد استنفذها، وعند انقضاء السنوات الخمس، وعدم تلوع المالك بأي سبب قاهر، يرفع الوالي القضية الى القاضي المختص بناء على طلب من رئيس المجلس الشعبي البلدي قصد اعدام شرط البطلان.

يحتفظ المدعي عليه بملكية التجهيزات والمعدات التي يحتل أنه قد أتى بها، في حالة ما اذا أمر القاضي ببطلان العملية.

#### الفصل الرابع حالات خاصة

المادة 26 : يمكن خلافا لاحكام المادة 25 أعلاه، وطبقا للمادة 11 من القانون رقم 83 - 18 المؤرخ في 13 غشت سنة 1983 المذكور أعلاه، أن تتقرر اذا ما استنفذ أجل الخمس سنوات ولم يكن الاستصلاح الاجزيا.

المادة 27 : عندما تتجاوز قطعة الارض المستصلحة بالفعل المساحة الدنيا المتنازل عنها في مفهوم المادة 6 مع هذا المرسوم، فان شرط البطلان لا يشمل الا المساحة المتبقية.

وفي الحالة المناقضة لذلك، تطبق المادة 26 أعلاه، دون المساس بتقدير القاضي الذي يتمتع بكامل الحرية في اتخاذ ما يراه ملائما.

المادة 16 : يبلغ المجلس الشعبي البلدي قرار الوالي الى المعنيين فور تسلمه، ويكون هذا القرار بمثابة اذن بالشروع في اشغال الاستصلاح.

ومهما يكن من أمر فان الطلب يعد مقبولا اذا لم يتصل المعنى أي رفض ولم يصدر أي قرار بعد انقضاء مدة ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ ايداع المترشح ملفه، ويتميع على المجلس الشعبي البلدي أن يسلم في هذه الحالة شهادة متعرف للمترشح بصفة المالك.

المادة 17 : تتابع مديرية الفلاحة والغابات في الولاية الاجراء المذكور في هذا الفصل حسب الكيفيات التي تحدده عند الحاجة.

#### الفصل الثالث

##### كيفية معاينة الاستصلاح

المادة 18 : يحتفظ بملف كل مالك في المجلس الشعبي البلدي المعنى، طوال مدة الاستصلاح.

المادة 19 : يطلب المالك، بعد انتهاء عملية الاستصلاح، من المجلس الشعبي البلدي، رفع شرط بطلان المقد.

المادة 20 : يرفع شرط بطلان المقد طبقا لاحكام هذا الفصل.

المادة 21 : تتولى تقدير انجاز برنامج الاستصلاح ومعاينته لجنة تتكون من :

- رئيس لجنة الفلاحة والتنمية في المجلس الشعبي البلدي،  
- الممثل المحلي للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين،

- الممثل المحلي للمصالح التقنية الفلاحية،  
- الممثل المحلي لمصالح الري،  
- الممثل المحلي لادارة املاك الدولة.

المادة 22 : بعد عقد كل عملية معاينة تقرير توجه نسخته الاصلية الى المجلس الشعبي البلدي المعنى ونسخة ثانية منه الى المالك المعنى.

## وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 2 المؤرخ في 24 ذي القعدة عام 1390 الموافق 20 يناير سنة 1971 والمتضمن تعديل الامر رقم 68 - 92 المؤرخ في 26 أبريل سنة 1968 والقاضي باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومع يمثلهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق باعداد ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتميين في الوظائف العمومية واعادة ترتيب اعضاء جيش التحرير الوطني او المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني ومجموع النصوص التي عدلته وتممته،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 151 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966، المعدل والمتضمن تعديل الاحكام التي تنطبق على الموظفين المترنين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 191 المؤرخ في 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 والمتضمن احداث سلك المتعنين في رخص السياقة، لاسيما المادة 7 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1391 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتميين في الوظائف العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 115 المؤرخ في 3 شعبان عام 1401 الموافق 6 يونيو سنة 1981 والمتضمن

## الفصل الخامس احكام مختلفة

المادة 28 : تخضع لاحكام هذا المرسوم مع حيث الاجراءات حيابة الملكية الفلاحية في المناطق الجبلية خاصة مع طريق استصلاح قطعة ارض لا تناسب مساحتها خصائص مستثمرة قابلة للحياة اقتصاديا في مفهوم المادة 6 أعلاه. وستبين في نص لاحق التعليمات التقنية الخاصة بسجل اشغال الاستصلاح.

المادة 29 : عملا بالمادة 19 مع القانون رقم 83 - 18 المؤرخ في 23 هشت سنة 1983 المذكور أعلاه، التي تبطل حق الشفعة، تمنى عمليات نقل الملكية التي تشمل الاراضي الفلاحية أو ذات الطابع الفلاحي مع الاشهار القبلي.

ومع ثم فان جميع عمليات نقل الحقوق الفعلية المقارية التي تشمل اراضي فلاحية أو ذات طابع فلاحى تكون حرة.

المادة 30 : يمكن أن تبين احكام هذا المرسوم بدقة عند الحاجة في نصوص لاحقة.

المادة 31 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 5 ربيع الأول عام 1404 الموافق 20 ديسمبر سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

## وزارة النقل والصيد البحري

قرأ وزير الشؤون المشتركة مؤرخ في 26 صفر عام 1404 الموافق أول ديسمبر سنة 1983 يتضمن اجراء مسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بسلك المتعنين في رخص السياقة بوزارة النقل والصيد البحري.

ان وزير النقل والصيد البحري،